

آليات تنفيذ الهدف الخامس في فلسطين:

الهدف الخامس: هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات



الخطوات التي قامت بها دولة فلسطين للعمل على تحقيق الهدف الخامس وهي على النحو الآتي:

الخطوة الأولى: الإطار المؤسسي والسياسي الجديد:

- اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتوسيع فترة التخطيط من ثلاث سنوات إلى ست سنوات
- وفي نفس الوقت اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتشكيل فريق وطني لقيادة أجندة التنمية الدولية 2030 برئاسة مجلس الوزراء وعضوية المؤسسات ذات العلاقة.
- تم تكليف وزارة شؤون المرأة بقيادة الهدف الخامس والتنسيق مع كافة الشركاء المحليين والدوليين لتحقيق ذلك.

الخطوة الثانية: تشكيل الفريق الوطني من كافة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، والجامعات لقيادة الخطة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من كافة الشركاء، ومن مهام عمله:

- المصادقة على منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي.
- نقاش قضايا النوع الاجتماعي والاتفاق على أهم المشاكل لمواجهتها.
- المصادقة على السياسات والنتائج الوطنية.

الخطوة الثالثة: تحليل الواقع لفحص فجوات واحتياجات قضايا النوع الاجتماعي في فلسطين

- تم إعداد 30 ورشة عمل موزعة على جميع انحاء الوطن، بمشاركة ما يقارب 670 شخص من ممثلي المؤسسات الوطنية والدولية، والمؤسسات القاعدية.
- تم التعرف على أكثر من 400 مشكلة وفجوة ما بين الرجال والنساء تخص قضايا النوع الاجتماعي، وتم الاتفاق على 20% منها للعمل عليها خلال الست سنوات القادمة.
- تم مقارنة تلك الفجوات مع أجندة التنمية المستدامة وإعداد جدول للقضايا المتناظرة، لمعرفة اهم القضايا التي لن نتمكن من العمل عليها خلال فترة الست سنوات القادمة ومشمولة بأجندة التنمية.

الخطوة الرابعة: تم تحديد الأولويات الوطنية والنتائج القطاعية بالاتفاق مع كافة المؤسسات وهي:

- تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله
- زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما لا يقل عن 10% عما هو عليه
- مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الرسمية

- تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة
- تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي

الخطوة الخامسة: شكلت وزيرة شؤون المرأة فريق فني بقيادة وزارة شؤون المرأة من كافة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ذات العلاقة بالهدف الخامس، ومن مهام عمله:

- نقاش أجندة التنمية المستدامة ومواءمتها مع الأولويات الوطنية.
- اقتراح البدائل المطروحة التي تساهم في تطبيق أجندة التنمية.
- اقتراح الدراسات والمهام ذات العلاقة بتحقيق أجندة التنمية.
- مناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق الأجندة الوطنية

الترتيبات المؤسسية (الآليات الوطنية)

اولا: الآليات الحكومية:

1. وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية.
2. وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات لمأسسة قضايا النوع الاجتماعي في كافة القطاعات.
3. دوائر التنمية في المحافظات بهدف تعزيز دور المرأة.
4. اللجان الوطنية (كاللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الامن 1325، اللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، لجنة الخبراء التي انبثق عنها لجنة موائمة إتفاقية سيداو مع التشريعات، اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة).
5. أنظمة وبرامج (كنظام التحويل الوطني، لجنة رصد العنف الموجه ضد المرأة "المرصد الوطني").

على مستوى السياسات

• تطوير الخطط والإستراتيجيات الوطنية حول المساواة وتمكين المرأة وتنفيذ القرارات الدولية:

1. الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.

2. الإستراتيجية الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية.

3. الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

4. الخطط الخاصة بتفعيل دور وحدات النوع الإجتماعي ومراكز تواصل.

5. الإنضمام لمعاهدة سيداو وتشكيل لجنة المواءمة برئاسة وزارة العدل.

• مقاصد الهدف الخامس
• وما تم انجازه على المستوى الوطني



أولا : القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان:

- تم وضع خطة التنمية المستدامة وما يتعلق بها من اهداف ضمن الوثائق الاساسية والهامة في اعداد خطة "2017-2022". على المستوى الفلسطيني .

• الخطوات المستقبلية :

- - اقتراح وجود مؤسسات نسويه من المجتمع المدني مساند لوحدة النوع الاجتماعي في الوزارات وذلك لتبادل معلومات تتعلق بالمؤشرات
- - ورشة عمل بشكل مفصل لعرض موضوع الغايات ومناقشة القضايا والأولويات المرجعية لأجندة السياسات الوطنية
- - هناك حاجة لعدد من الدراسات للمساعدة في بلورة مبادرات خاصة باهداف التنمية الستدامه .
- - عمل مسح للمشاريع الموجودة في فلسطين
- - تم الاتفاق على ورشة عمل في شهر تشرين اول واستقطاب خبيرة من ال unwomen لأستعراض الهدف الخامس على مستوى العالم العربي .
- - اقتراح اجندة لمعرفة احتياجات اعضاء اللجنه والتخطيط لعمل الفريق.
- - هناك تحديات وجهود سوف تبذل لتوفير المؤشرات الغير المتوفره

ثانياً :القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات
في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال
الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

- اعداد استراتيجية وطنية لنظام التحويل الوطني الخاص بالمرأة المعنفه بالتعاون مع كافة الشركاء .
- تدريب 60 مقدم خدمة صحية (أطباء ، تمريض ، قابلات ، ومرشدين نفسيين واجتماعيين) على تدريب مدربين حول آليات التعامل والتقصي والتحويل للنساء المعنفات .
- برنامج تدريب مدربين في موضوع مناهضة العنف ضد المرأة وقاموا بتدريب مقدمين الخدمات في مواقع عملهم وذلك في العام 2014 – 2016 .

- تم تطوير وتعديل 3 قوانين وأنظمة
- تطوير قانون الاحوال الشخصية ,
- وتدريب 25 شخص من العاملين في المؤسسات الدولية على كيفية التعامل مع الانتهاكات الاسرائيلية قانونياً وخدماتياً.
- التجمعات الفلسطينية تم توعيتها لحماية المرأة من العنف من اصل 550 تجمع، 10% من التجمعات الفلسطينية الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم استهدافها توعوياً وتثقيفاً لحماية النساء من العنف خلال ست سنوات.
- تم تطوير نماذج وحدات الشكاوي من منظور النوع الاجتماعي في مؤسستين حكوميتين.
- صدور قرار من معالي وزير الصحة بإعفاء النساء المعنفات من رسوم التقرير الطبي
- تم استحداث نظام لرصد العنف ضد المرأة بكافة اشكاله الجسدية، والنفسية، والجنسية ، من خلال بناء قدرات الفريق العامل على المرصد،

تابع

- تم وضع خطط تنفيذية للعنف ضد المرأة ل 3 وزارات .
- يتم تنفيذ حملة العنف ل 16 يوم كل عام.و اصدار بيان صحفي.
- عقد تدريبات لكل لجنة من اللجان الوطنية التي تقودها الوزارة (اللجنة الوطنية للعنف، اللجنة الوطنية لقرار 1325، اللجنة الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي)
- تفعيل حملة من بيت لبيت في 3 محافظات
- الاعداد لإطلاق المسح الوطني للعنف في بداية 2018
- اعداد دراسة لحساب التكلفة الإقتصادية للعنف .
- مراجعة التقرير النصفى لإستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة

ثالثاً : القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

اجراءات عقابية وادارية تم تطويرها مع المؤسسات ذات العلاقة لكل من يعمل على تزويج فتاة اقل من 18 عام.

رابعاً: الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

- صدور قرار وزاري بتنظيم عمل النساء الغير رسمي .
- تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
- تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات..
- منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رقد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.
- مراقبة ومتابعة لتنفيذ قانون الحد الأدنى للأجور

خامساً :كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

- وضع سياسات مؤسساتية تمكن المرأة من الوصول الى الهيئات القيادية الأولى في المؤسسات الرسمية.
- بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.
- التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء من المناصب القيادية.
- تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين

سادساً: ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإيجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما :

* بناء قدرات كادر وزارة الصحة الفلسطينية
مراكز رعاية الأمومة والطفولة

*زيادة عدد النساء اللواتي يرضعن طبيعين

* انخفاض في نسبة وفيات الأمهات

* دليل ارشادي خاص بتقديم خدمات ما قبل الحمل والمشوره الزوجيه

* (عيادات متنقلة في جميع المحافظات) المناطق المهمشه

• سابعاً : القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية.

• تعميم صادر عن قاضي القضاء بخصوص التخارج
• يقضي التعميم بأن لا يتم تسجيل التخارج الإرثي قبل مضي أربعة أشهر من وفاة المورث، إضافة إلى تقديم كشف تفصيلي لجميع الأموال المنقولة وغير المنقولة للمورث، موقع من جميع الورثة البالغين الموجودين في البلاد، على أن يصدق من البلدية أو المجلس المحلي في مكان وجود التركة،
• قرار يسمح للمرأة بالتوقيع على معاملات أمام دائرة الطابو

ثامناً : التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

• ساهم انتشار التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي في حشد الشباب والنساء والمبشرين من الرجال والنساء الى قضايا إنسانية ومجتمعية ووطنية، وساهم أيضاً في إيجاد رأي عام حول حقوق الانسان في فلسطين ودعم الحركات المطالبة للنساء والطلاب والشباب في جميع أنحاء الوطن.

• **ثامناً : اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.**

• مسودة مجلس الوزراء بخصوص قانون حماية الأسره

• مشروع قانون للمساعدة القانونية

• مواءمة لقانون العقوبات مع المرجعيات الدولية

شكراً لحسن استماعكم